

تجديد الوعي



بنظام الوقف ومقاصده

د. إبراهيم البيومي غانم

1437هـ / 2016م
دار البشير
للثقافة والعلوم

ولكن التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي مرت بها مجتمعاتنا الإسلامية على مدى النصف الأخير من القرن العشرين، قد أفضت إلى استئناف التنقيب عن البنى الاجتماعية المؤسسية الموروثة، وشجعت على التفتيش في إرثها التاريخي؛ سعيًا لتجديد المعرفة بها، وتحليل مكوناتها، وفتحًا لباب الاجتهاد فيها، ووصل ما انقطع منها؛ بمنهجية معاصرة، هدفها الإسهام في مواجهة تحديات الواقع ورسم صورة أفضل للمستقبل. وزاد هذا التوجه قوة في بدايات القرن الخامس عشر الهجري / الربع الأخير من القرن العشرين، وذلك في سياق تصاعد موجة الاهتمام العالمي بمؤسسات المجتمع المدني وبرامج العمل الأهلي والمنظمات غير الحكومية. ولا يزال نصيبُ نظام الوقف من هذا الاهتمام يزداد ويتشعب في اتجاهات قانونية واقتصادية وثقافية متنوعة.

ومهمتنا هنا هي: محاولة الوصول إلى معرفة القواعد العامة، والمحاور الرئيسية التي انتظمت من خلالها عملية التكوين التاريخي لنظام الوقف في المجتمعات الإسلامية، وفي المجتمع العربي بصفة خاصة. مع بيان أهم الإشكاليات التي عانى منها هذا النظام، وذلك بهدف استخلاص درس التاريخ والاستفادة منه في السعي إلى تجديد حيوية هذا النظام وتحديثه، وتفعيل ما يمكن تفعيله من مكوناته الموروثة.

والمقصودُ بـ "التكوين التاريخي" لنظام الوقف في هذا السياق هو: كل ما تلى التوجيه القرآني والهدي النبوي (قولاً وفعلًا وتقريرًا) بشأن الصدقة الجارية التي حملها العلماء على معنى الوقف من تطبيقات عملية، وممارسات اجتماعية إيجابية وسلبية، واجتهادات فقهية، وفتاوى شرعية، وأحكام قضائية، وأبنية مؤسسية، وممتلكات وأموال موقوفة، وأنظمة إدارية، وتشريعات قانونية، وتقاليد وظيفية؛ شكلت في مجملها الإرث التاريخي لنظام الوقف.

من بين آراء واجتهادات علماء تلك المذاهب قد ظلت متاحةً أمام أفراد المجتمع وفتاته وطبقاته؛ من الحكام والمحكومين، إلى أن تبنت الدولة العثمانية المذهب الحنفي، وجعلت له وضعًا خاصًا باعتباره المذهب الرسمي للدولة، وللولايات العربية التي كانت تابعة لها⁽¹⁾. وأدى هذا الوضع إلى الحدِّ نسبيًّا من حرية الاختيار من بين المذاهب. ثم إن سلطات الدولة العربية / القطرية في مرحلة ما بعد الاستعمار بصفة خاصة، وفي معظم البلدان الإسلامية بصفة عامة؛ قد اتجهت نحو تقنين فقه الوقف عبر منهجية قامت على أساس التلفيق الفقهي، وإدماج التعددية المذهبية في قانون موحد وملزم لمواطني كل بلد. وبدأ هذا الاتجاه في مصر بإصدار قانون الوقف رقم 48 لسنة 1946م⁽²⁾، ثم انتقل هذا التقنين عن طريق التقليد التدريجي إلى بلدان عربية أخرى، وفي مقدمتها سوريا، والأردن، ولبنان، والعراق، وذلك خلال الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين. ثم انتقل بعد ذلك إلى السودان وليبيا والجزائر وغيرها من البلدان العربية والإسلامية.

ولكن قبل الوصول إلى تلك المرحلة التقنيّة، كان التكوين المعرفي الفقهي الخاص بنظام الوقف قد قطع عدة مراحل أساسية في تطوره التاريخي في المجتمعات الإسلامية. ويمكن إيجازها في الآتي:

المرحلة الأولى: بدأت بعد وفاة الرسول ﷺ في السنة العاشرة للهجرة، واستمرت إلى نهاية القرن الثالث وبدايات القرن الرابع الهجري تقريبًا. ويمكن أن نطلق عليها «مرحلة الاجتهاد والتأسيس المذهبي لفقه الوقف»؛ حيث تبلورت خلالها المعالم الرئيسية لهذا الفقه ضمن عملية البناء الفقهي للمذاهب الكبرى (السنية، والشيعة) على مدى القرنين الثاني والثالث الهجريين.

(1) - انظر: الموسوعة الفقهية، ط 4 (الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1986 - 1998) ج 1 / ص 39-40.

(2) - لمعرفة خلفيات القانون رقم 48 لسنة 1946م وملابسات إصداره في مصر انظر: غانم، المصدر نفسه، ص 444-457.

وكان على العلماء والفقهاء الذين عاصروا تلك المرحلة أن يجتهدوا في تقديم التكيف الشرعي لكل ما عرض لهم أو عُرض عليهم من متغيرات وتحديات، وأن يقدموا كذلك الحلول العملية للمسائل التي لم تكن معروفة من قبل في مجال الوقف، وفي غيره من المجالات، عندما كان الإسلام لا يزال داخل نطاق الجزيرة العربية. ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر: المسائل المتعلقة بالوقف على الثغور وتجهيز المجاهدين في سبيل الله⁽²⁾، ومسائل جواز أو عدم جواز وقف أراضي البلاد المفتوحة، وبخاصة

(2) - انظر على سبيل المثال ما أورده الخصاف بهذا الخصوص في: أبو بكر أحمد بن عمر بن مهير الشيباني الخصاف، أحكام الأوقاف (القاهرة: مطبعة ديوان عموم الأوقاف المصرية، 1322هـ / 1904م) ص 319. وانظر أيضًا: مالك بن أنس، المدونة الكبرى، رواية سحنون بن سعيد التلوخي (بيروت: دار الفكر، 1978) ج / 4، ص 342.

سواد العراق وأراضي مصر والشام التي استطال الخلاف بشأنها واشتهر بين أصحاب المذاهب الفقهية. وانعكس في ذلك الخلاف كثير من العوامل السياسية والاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية. وتراوحت آراء الفقهاء بين القول بجواز وقف تلك الأراضي والقول بعدم الجواز⁽¹⁾، ومن ثم تأثرت حركة الوقف اتساعاً وانحساراً في هذا النوع من الأراضي، طبقاً للرأي الذي جرى العمل به فترة زمنية معينة في هذا البلد أو ذاك.

ومن تلك المسائل أيضاً: ما تعلق بغصب الموقوفات من الأبنية والأراضي الزراعية، أو تعرضها للهدم أو البوار، وهل يجوز استبدال غيرها بها أم لا؟ وما الحكم في وقف الذمي، ووقف الحربي، والوقف عليه؟⁽²⁾، وغير ذلك من المسائل والمشكلات التي نجدّها في كتب أئمة المذاهب الأربعة، وفي كتب سواهم من الأئمة والفقهاء الذين عاصروهم أو تتلمذوا على أيديهم. ويبدو أن مرور الزمن، واتساع رقعة المدينة الإسلامية، واستقرار قواعدها نسبياً في الحواضر المختلفة، وزيادة الإقبال على الوقف، وتنوع أغراضه؛ كل ذلك قد أسهم في حثّ فقهاء القرون الهجرية الثلاثة الأولى على تقعيد القواعد الرئيسية لفقه الوقف؛ الأمر الذي يعني شدة ارتباطه منذ بداياته البكرة بمفهوم «السياسة المدنية»، التي قصد بها علماء الإسلام وفلاسفتهم: تدبير شؤون الحياة الاجتماعية على قاعدة جلب المنافع ودرء المفاسد ورعاية المصالح المعتبرة شرعاً⁽³⁾. وقد تجلّى هذا الارتباط في كثير من المناقشات والاجتهادات الفقهية بشأن الوقف على

- (1) - لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، انظر: زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن رجب، الاستخراج لأحكام الخراج، دراسة وتحقيق مركز الدراسات والبحوث الفقهية المقارنة (الكويت: بنك التنمية الصناعي، 1418هـ / 1997م)، ص 5-7، و 56-61، وص 78 من تمهيد المحقق.
- (2) - انظر أبواب فقه الوقف في: مالك بن أنس، المصدر السابق نفسه، وأبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، المغني، وأبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، الأم، وأبو بكر محمد بن أحمد السرخسي، المبسوط. وحول وقف الذمي والمسائل المتعلقة به، انظر بصفة خاصة: الخصاف، المصدر نفسه، ص 325-344.
- (3) - حول دور الفقه في التأصيل لشؤون السياسة المدنية بصفة عامة، انظر: محمد عابد الجابري، "الفقه والعقل والسياسة"، الفكر العربي المعاصر (مركز الإنماء القومي، بيروت)، العدد 24 (شباط / فبراير 1983م)، ص 17-19.

وجوه البر والخيرات والمنافع العامة والخاصة، وبشأن كيفية إدارة الأعيان الموقوفة، والرقابة عليها، وعلى المؤسسات التي يجري تمويلها من ريعها.

المرحلة الثانية: وهي تمتد من القرن الرابع إلى القرن الثالث عشر الهجري تقريباً وقد شهدت نمواً مطرداً في التكوين المعرفي والفقهية لنظام الوقف. ويمكن أن نطلق عليها: مرحلة التفرع والتفصيل في فقه الوقف، مع شيء من الاجتهاد في الأحكام والقواعد المتعلقة بمؤسسات الوقف بصفة عامة. وكان هذا النمو المعرفي المبني على التفرع والتفصيل جزءاً من النمو الفقهي العام في المجتمعات الإسلامية خلال تلك الحقبة الطويلة نسبياً. كما كان في أحد جوانبه تعبيراً عن تطور الحياة الاجتماعية وتشابك جوانبها المختلفة، وتنوع متغيراتها، وتعدد مكشلاتها المدنية على نحو كثيف ابتداءً من العصر العباسي. ويظهر ذلك من تتبع نوعيات المسائل والقضايا الوقفية التي تناولها فقهاء المذاهب الذين عاشوا خلال تلك القرون، وتنقلوا بين المدن والأمصار الإسلامية المختلفة. ولا يكاد يخلو كتاب من كتبهم الفقهية من فصل أو باب خاص بالوقف⁽¹⁾.

(1) - يمكن الرجوع إلى "باب"، أو "فصل" الوقف في المراجع الفقهية التالي ذكرها. وقد راعينا في اختيارها أن تكون مرتبة زمنياً من الأقدم إلى الأحدث، وأن تشمل مذاهب فقهية متنوعة. وهذه المراجع في جملتها مجرد نماذج مختارة على سبيل المثال لا الحصر، وهي: أبو الحسن على بن محمد الماوردي (ت 450هـ)، الحاوي الكبير؛ السرخسي (ت 483هـ) المصدر نفسه؛ أبو الوليد هشام بن عبد الله الأزدي (ت 606هـ)، المفيد للحكام فيما يعرض لهم من نوازل الأحكام، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت 728هـ) الفتاوى الكبرى، أبو عبد الله بدر الدين بن جماعة (ت 733هـ)، تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام؛ أبو القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي (ت 741هـ)، القوانين الفقهية؛ ابن رجب (ت 795هـ)، الاستخراج لأحكام الخراج؛ إبراهيم بن موسى البرهان الطرابلسي (ت 922هـ)، الإسعاف في أحكام الأوقاف؛ تقي الدين البلاطنسي الشافعي (ت 936هـ)، تحرير المقال فيما يحل ويحرم من بيت المال؛ زين الدين بن إبراهيم بن نجيم (ت 970هـ) رسائل ابن نجيم؛ محمد بن أحمد بن عرفة المالكي الدسوقي (ت 1230هـ)، حاشية الدسوقي، والطببائي الجعفري (ت 1231هـ)، كتاب الوقف والصدقات.

وزاد ميل العلماء في تلك الحقبة لإفراد بعض مسائل الأوقاف بمؤلفات مستقلة⁽¹⁾، وبخاصة خلال القرنين التاسع والعاشر الهجريين اللذين شهدا نهاية العصر المملوكي وبداية العصر العثماني؛ مع مرافق نهاية "الأول"، وبداية "الثاني" من عدم استقرار انعكس على الحياة العامة، وعلى حياة الأفراد والجماعات المختلفة، ومن ثم انعكس على الأداء الفقهي المتعلق بالمشكلات والقضايا التي شهدتها تلك الحقبة؛ بما في ذلك قضايا الأوقاف ومشكلاتها ومسائلها المختلفة. ولا يتسع المجال هنا للنظر في تفاصيل إسهامات العلماء في البناء الفقهي للوقف خلال تلك القرون السبعة (من الرابع إلى العاشر الهجري)، ويكفي إبداء الملاحظات العامة التالية:

1. إن كثرة التأليف الفقهي في باب الوقف عند مختلف المذاهب التي انتشرت في البلدان العربية خاصة، والإسلامية عامة؛ تدلُّ في سياقها التاريخي على اتساع دور الأوقاف في حياة المجتمع، كما تدلُّ على قدرة الفقهاء على استيعاب المستجدات الحياتية. ويظهر ذلك من استعراض نوعية مسائل باب الوقف مثل: حكم وقف المنقولات، وحكم وقف النقود، وجواز أو عدم جواز الوقف على طلاب العلم، وعلى أهل الطائفة، أو الحرفة، أو الطريقة.. إلخ.

2. تطور التكوين الفقهي للوقف خلال تلك القرون باتجاه ما أسماه "فقه الوقف المقارن" بين المذاهب المختلفة. وامتدت المقارنات الفقهية في

(1) - من ذلك على سبيل المثال: البرهان الطرابلسي، المصدر نفسه، وابن نجيم، المصدر نفسه، وأبو عبد الله محمد بن محمد الخطاب، شرح ألفاظ الواقفين والقسمة على المستحقين، وزين الدين محمد بن عبد الرؤوف المناوي، تيسير الوقوف على غوامض أحكام الوقوف، وحامد بن علي العمادي، رسالة في اختلاف آراء المحققين في مسألة رجوع الناظر على المستحقين (مخطوط رقم 4260، مسلسل 23351 بمكتبة الأسد الوطنية) (الظاهرة سابقاً) تحت رقم 260، وتوجد صورة من هذا المخطوط بمركز معلومات الأمانة العامة للأوقاف الكويت).

• • • 71 • • •

قد يتعرض له من اغتصاب وعدوان. وتجلى هذا الاتجاه أكثر ما تجلى في إقرار الفقهاء ما يسمى "الشروط العشرة"⁽¹⁾. وتجلى أيضًا في قولهم «شرط الواقف كنص الشارع في لزومه ووجوب العمل به»⁽²⁾. وعلى الرغم من أن هذه القاعدة لم تسلم من النقد الشديد من جانب بعض العلماء⁽³⁾؛ إلا أنها ظلت محتفظة بقوتها المعنوية والإجرائية، وبقدرتها على التأثير في السلوكيات الاجتماعية تجاه الأوقاف بصفة عامة؛ حتى إنها قد أخذت في الاعتبار بدرجات متفاوتة عند وضع التقنيات الوقفية الحديثة التي صدرت في عديد من البلدان العربية خلال القرن الرابع عشر الهجري / العشرين الميلادي.

المرحلة الثالثة: وهي تشمل القرن الرابع عشر، وبدايات القرن الخامس عشر الهجري. وفي هذه المرحلة حدث تحول نوعي في السيرة التاريخية لفقه الوقف، وذلك بظهور التقنيات الخاصة بأحكامه الشرعية، وبنظمه الإدارية في معظم البلدان الإسلامية. وقد جرى هذا التحول بمعدلات مختلفة؛ من حيث السرعة والبطء، ومن حيث الشمول والتجزئة لمسائل الأوقاف. وارتبط في كل الأحوال بالسياق العام لعمليات التحديث وبناء الدولة القطرية الحديثة، وما رافق هذا وذاك من وفود للتقنيات المدنية الحديثة إلى جانب تعدد نظم التقاضي؛ ما بين شرعي وأهلي ومختلط، على نحو ما حدث في مصر مثلاً⁽⁴⁾. وعلى نحو ما حدث

(1) - انظر، غانم، الأوقاف والسياسة، مرجع سابق، ص 121، و 122.

(2) - كتب الفقه في معظمها تتضمن النص على القاعدة المذكورة؛ انظر على سبيل المثال: محمد أمين بن عابدين، رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار (بيروت: دار إحياء التراث العربي، [د.ت.]، ج 3، ص 361.

(3) - انظر ما سبق بهذا الخصوص في الفصل الأول من هذا الكتاب، وانظر أيضًا: محمد رشيد رضا، محرر، «الوقف وأصح ما ورد فيه وأشهر أحكامه»، المنار، مج 29، ج 2 (نيسان / أبريل 1928م)، ص 134-136.

(4) - حول انعكاسات تعدد نظم التقاضي في مصر على الأوقاف، انظر: غانم، الأوقاف والسياسة في مصر، مرجع سابق، ص 435-444.

قانون العدل والإنصاف للقضاء على مشكلات الأوقاف⁽¹⁾.

ومنذ بدايات القرن الرابع عشر الهجري التي سبقت بقليل بدايات القرن العشرين الميلادي إلى منتصف كل منهما تقريباً؛ دخل فقهُ الوقف ونظامه بشكل عام ضمن الموضوعات التي احتدم حولها الجدل الفكري والسياسي، ثم القانوني؛ بين «أنصار القديم»، و«أنصار الجديد»، أو بين «تيار الأصالة»، و«تيار المعاصرة». وعُرضت مختلف مسائل الأوقاف على بساط البحث والمناظرة؛ ابتداءً من الكلام على مشروعية الوقف، وهل هو من الدين أصلاً؟ مروراً بمسألة الوقف الأهلي أو الذري، وهل الأجدى الإبقاء عليه أو إلغاؤه؟ وإلى أي مدى يمكن احترام شروط الواقفين؟⁽²⁾ وصولاً إلى البحث في ضرورة وضع تشريع جديد لتنظيم الوقف بما يلائم المجتمع المعاصر ومستجداته.

لم ينتشر ذلك الجدل في كل أنحاء البلدان الإسلامية، بل نراه قد تركّز أساساً في كل من مصر وسوريا ولبنان. وبلغ ذروته في الفترة التي أعقبت إسقاط الخلافة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى. وامتدّ هذا الجدل حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. وخرج فقهُ الوقف آنذاك، ولأول مرة في تاريخه الطويل، من دائرة الفقهاء

(1) - صدر قانون العدل والإنصاف لقنري باشا في أكثر من طبعة عن المطبعة الأميرية، ومطبعة بولاق. وربما كانت الطبعة الخامسة لمكتبة الأهرام في سنة 1347هـ / 1928م هي آخر طبعاته. وبالرغم من عدم صدور قرار باعتماد هذا "القانون" رسمياً إلا أن المحاكم المصرية ظلت تستعين به في أحكامها إلى أن صدر قانون الوقف رقم 48 لسنة 1946م..

(2) - انظر جانباً من الجدل حول المسائل المشار إليها وغيرها من المسائل، في: غانم، الأوقاف والسياسة، مرجع سابق، ص 423-434. ولمزيد من التفاصيل حول وجهة نظر المعارضين للوقف الداعين لحله انظر: محمد علي علوبة، «في الوقف: هل الوقف من الدين؟ آثار الأوقاف الأهلية في المصلحة العامة أسباب الوقف»، مجلة المحاماة، السنة 7، العدد 4 (كانون الثاني / يناير 1927م)، ص 309-320. أما بشأن وجهة نظر المؤيدين لبقاء الوقف فانظر: محمد بخيت المطيعي، حاضرة في نظام الوقف (القاهرة: المطبعة السلفية ومكتبتها، 1346هـ / 1927م)، وقد رد الشيخ المطيعي في محاضراته تلك على ما ذهب إليه محمد علي علوبة باشا في محاضراته السابقة.

وقد استمر ذلك الجدل أكثر من ربع قرن. وأسفر في سنة 1365هـ / 1946م عن ظهور أول قانون بأحكام الوقف في الوطن العربي؛ وهو القانون الذي أصدرته الحكومة المصرية برقم 48 لسنة 1946م⁽²⁾. وبدأت تأثيرات هذا القانون تسري إلى بلدان عربية أخرى أشرنا إليها فيما سبق، وهي: الأردن التي أصدرت قانون الأوقاف الإسلامية رقم 25 لسنة 1947م. ولبنان التي أصدرت قانون الأوقاف الذرية بتاريخ 10 آذار / مارس 1947م. ثم سوريا التي أصدرت مرسومين تشريعيين: الأول برقم 76 ومؤرخ في 11 / 6 / 1949م بشأن إلغاء الوقف الذري والمشارك، وحل الأوقاف الذرية والمشاركة، والثاني برقم 128 بتاريخ 11 / 9 / 1949م بشأن الوقف الخيري الإسلامي. ثم وصل الأمر في الكويت؛ حيث صدر الأمر السامي بشأن "أحكام شرعية للأوقاف" بتاريخ 15 نيسان / أبريل 1951م. وتوالى بعد ذلك صدور قوانين بأحكام الأوقاف في عدد آخر من البلدان العربية؛ منها المرسوم السلطاني رقم 65 لسنة 2000م بشأن الوقف في سلطنة عمان.

(2) - انظر: غانم، المصدر نفسه، ص 423-457.

والحاصل أن فقه الوقف في البلدان الإسلامية كان قد أخذ في الانحسار منذ منتصف القرن العشرين، وأن ذلك الانحسار حدث في سياق ما شهدته هذه البلدان من تحولات سياسية واجتماعية وقانونية بشكل عام، وفي المجال التشريعي بشكل خاص: فقد تراجع العمل بالأحكام الشرعية الوقفية التقليدية، وتضاعفت جهود التقنين وشملت عدداً من النظم الشرعية منها: الميراث، والوصية والوقف⁽¹⁾، إلى جانب تشريعات القانون المدني (الحديث) في كثير من البلدان الإسلامية، ومن ضمنها البلدان العربية⁽²⁾.

وكان انحسار فقه الوقف في هذا السياق مؤشراً على تراجع نظام الوقف بنائياً ووظيفياً في الواقع الاجتماعي. ذلك الواقع الذي زحفت عليه قوانين وافدة ومؤسسات أجنبية؛ لتنافس وتزيح في بعض الحالات التشريعات والمؤسسات الموروثة؛ سواء في البلدان التي قامت بتقنين فقه الوقف ونقلته من حيز السياسة المدنية والنسق الفقهي المفتوح⁽³⁾، إلى حيز السياسة الحكومية والنسق القانوني المغلق؛ وذلك عبر إصدار قوانين حديثة للوقف مثلما حدث في: مصر، وسوريا، والأردن، ولبنان، أو مثلما حدث في بلدان أخرى تركت فقه الوقف وأحكامه على حالتها القديمة، ومنها: العراق، والجزائر (قبل صدور قانون الوقف فيها في سنة 1991م)، واليمن (قبل صدور قانون الوقف فيها في سنة 1992م).

وإذا كنا قد أكدنا هنا على الدلالات السلبية لانحسار فقه الوقف في المجتمعات الإسلامية في تاريخها الحديث والمعاصر، وأشرنا إلى انعكاس هذا الانحسار على

(1) - لمعرفة السياق العام الذي صدرت فيه تلك التقنيات انظر: طارق البشري، الوضع القانوني المعاصر بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي؛ في المسألة الإسلامية المعاصرة (القاهرة: بيروت: دار الشروق، 1996م)، ص 43-46.

(2) - كان للعلامة الدكتور عبد الرزاق السنهوري سهم وافر في إعداد وصوغ القانون المدني في عديد من البلدان العربية، ولمزيد من التفاصيل انظر: المصدر السابق نفسه، ص 18-38.

(3) - حول دعوتنا لقراءة فقه الوقف بمفهوم السياسة المدنية، انظر: غانم، المصدر نفسه، ص 46.

ثانياً: التكوينُ الاجتماعي والاقتصادي للوقف ومشكلاته

ومع اتساع الفتوحات الإسلامية ووصولها إلى مشرق الوطن العربي ومغربه، وإلى ما وراء مشرقه ومغربه؛ كثرت الأوقافُ، واتسعت دائرُتها الاجتماعية، وارتفعت قيمةُ أصولها الاقتصادية خلال العصر الأموي، وبخاصة في مصر والشام. وزادت كثرةً وقيمةً في العصر العباسي، ثم شهدت طفرةً في نموها الكمي والنوعي خلال العصرين المملوكي والعثماني؛ حتى "كاد الوقفُ يستغرق أراضي البلدة

• • • 77 • • •

العربية⁽¹⁾، وأضحى يشكلُ قسماً كبيراً من الموارد الاقتصادية في أرجاء الدولة العثمانية وولاياتها العربية. وهناك تقديرات تشير إلى أن نسبةً تتراوح بين 30 بالمئة و50 بالمئة من الممتلكات العقارية غير المنقولة (من المباني والأراضي الزراعية) في البلدان العربية كانت موقوفةً في ظل الحكم العثماني⁽²⁾، وظلت كذلك إلى مشارف القرن الثالث عشر الهجري (التاسع عشر الميلادي).

أما خلال القرن الرابع عشر الهجري / العشرين الميلادي؛ فقد خضع نظام الوقف لعدد من محاولات الهدم والتصفية في معظم البلدان العربية قبل حصولها على الاستقلال وبعد حصولها عليه. كما شهد بعض تلك البلدان محاولاتٍ محدودة لتجديد بنيته الاقتصادية، وإصلاح أداؤه الاجتماعي؛ لكنها لم تحقق سوى درجةٍ متواضعة من النجاح.

وأيّاً كانت الحالة التي آل إليها نظام الوقف في الواقع الحديث والمعاصر؛ فإن عملية تكوينه الاجتماعي والاقتصادي لم تكن منتظمة وفق منوال واحد خلال القرون السابقة، كما أنها لم تخل من السلبيات، ولم تنج من عوامل الفساد وسوء الاستخدام في بعض الفترات؛ هذا على الرغم من أن هذا التكوين قد أسهم بنصيب كبير في بناء عديد من المؤسسات الدينية والمدنية

(1) - انظر: حسن الضيقة، "الملكية والنظم الضريبية في الدولة العثمانية"، الاجتهاد، السنة 9، العدد 36 (صيف 1997م)، ص 124. والسيد محمد بحر العلوم، «الوقف في العراق: تاريخاً وإدارياً»، ورقة قدمت إلى: أهمية الأوقاف الإسلامية في عالم اليوم: بحوث ومناقشات الندوة التي عقدت في لندن المملكة المتحدة 1417هـ = 1996م، منشورات المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية؛ رقم 158 سلسلة ندوات الحوار بين المسلمين (عمّان: مؤسسة آل البيت، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، 1997م) ص 385.

(2) - قدّر المستشرق "كلافل" حجم الأوقاف في تونس بحوالي ثلث أراضيها، وفي الجزائر بنسبة النصف من أراضيها في مطلع القرن التاسع عشر: انظر: Jurist, "Waqf", p. 173.

1. التكوين الاجتماعي

ولعلّ من أهم ما كشفت عنه الممارسة الاجتماعية التاريخية للوقف من جانب تلك الفئات الاجتماعية المختلفة: أن نظام الوقف ظل نظامًا مفتوحًا أمام الجميع، ولم يكن مغلقًا على فئة بعينها. وسمحت قواعده الفقهية باستيعاب مختلف الفئات

(2) - لم ينقطع الحكام عن المبادرة بتأسيس الأوقاف (ولاية وسلاطين وأمراء ووزراء ومن قبلهم الخلفاء) في البلدان العربية خاصة إلا في التاريخ الحديث، ومنذ منتصف القرن العشرين تقريباً؛ وتزامن ذلك مع بدء موجة انحسار الوقف، وصعود الدولة التسلطية، ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، انظر: غانم، الأوقاف والسياسة، مرجع سابق، ص 131-137.

حتى من المخالفين في الدين: من اليهود والنصارى⁽¹⁾ ومرد ذلك، في رأينا؛ هو سماحة الأصول الشرعية للوقف، ومرونة الأحكام الفقهية التي قام عليها نظامه.

وبالنسبة لدوافع الوقف، فإن التطورات التاريخية تكشف عن أن أهم تلك الدوافع إلى جانب مقصد الثواب والقرب من الله تعالى: الرغبة في المحافظة على ممتلكات الأسرة (أو العائلة الممتدة، أو القبيلة في بعض الأحيان) من الأراضي والعقارات المبنية، والأمل في استمرار تماسك أبناء الأسرة أو العائلة إذا تم ربطهم ببعض عن طريق وقف الثروة أو قسم منها، مع وضع شروط دقيقة للاستحقاق في الريع؛ بحيث يكون من شأنها ضبط السلوك الاجتماعي للمستحقين، أو لأفراد الأسرة أو العائلة داخل إطار الآداب والأخلاقيات والتقاليد الحميدة التي تحفظ الهيبة، وتصور المكانة الاجتماعية⁽²⁾.

إن الوقف بدافع المحافظة على كيان الأسرة أو العائلة، قد قوي في مختلف المجتمعات الإسلامية، وقوي في المجتمعات العربية بدرجة أقوى من غيرها، وبخاصة منذ عصر سلاطين المماليك، مروراً بالعصر العثماني، وصولاً إلى منتصف القرن الرابع عشر الهجري (منتصف القرن العشرين الميلادي تقريباً). ولكثرة الإقبال على هذا النمط من الوقف وتنامي الأعراف والشعائر الخاصة به، ومع تزايد تدخل الدولة العربية الحديثة في شؤون مجتمعاتها؛ جرى صقل التمييز بين ثلاثة أنواع من الوقف هي: الخيري، والأهلي، والمشترك بينهما.

(1) - تناولت كتب الفقه المسائل المتعلقة بوقف الذمي (اليهودي والنصراني)، ومسائل الوقف عليه أيضاً، كما نصت على تلك المسائل؛ قوانين الوقف وتشريعاته الحديثة في بعض البلدان العربية والإسلامية، ومنها القانون المصري رقم 48 لسنة 1946 م. وكان اليهود والنصارى في البلدان العربية يلجأون إلى المفتين المسلمين وقضاة الشرع لحل مشكلات أوقافهم طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، والأمثلة على ذلك كثيرة، انظر بعض الحالات في: محمد عبده [وآخرون]، الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، يشرف على إصدارها جاد الحق علي جاد الحق [وآخرون]، 14 ج، القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1980-1991، ج 11.

(2) - انظر: غانم، مرجع سابق، ص 250-352.

غير أن المبالغة في تحويل الممتلكات إلى أوقاف أهلية؛ أدت إلى كثرة المنازعات بين المستحقين في ريعها، وإلى تضائل نصيب كل منهم بمرور الزمن. وزاد الحال سوءاً نتيجة فساد نُظَر تلك الأوقاف في كثير من الحالات. وتعمّد بعض الواقفين وضع شروط متعسفة لحصول المستحقين على نصيبهم من الريع. وانخفضت عوائد الأعيان الموقوفة نتيجة لكل ما سبق⁽²⁾. وكان طمعُ بعض الأمراء

(2) - لمزيد من التفاصيل حول سليات الوقف الأهلي انظر: أبو زهرة، محاضرات في الوقف، مرجع سابق، ص 34 و 35. ومصطفى صبري، «ضرورة إلغاء الأوقاف الأهلية»، مجلة المحاماة، السنة 7، العدد 7 (نيسان / أبريل 1927م)، ص 751-754.

والسلاطين في تلك الأوقاف أحياناً، وتبنيهم سياسات لا تنسجم مع فكرة الوقف ولا توافق نظامه أحياناً أخرى؛ من أسباب إقدام سلطات الحكم إلى اتخاذ إجراءات صارمة ضد الوقف الأهلي بدعوى إصلاحه تارة، وبهدف حظره تارة أخرى؛ على نحو ما حدث خلال النصف الثاني من القرن العشرين في كل من سوريا ومصر وتونس وليبيا؛ على سبيل المثال⁽¹⁾.

ورغم كثرة الانتقادات التي وجهها خصوم الوقف الأهلي أو الذري ووجهة بعضها في كثير من الأحيان⁽²⁾، إلا أنه قد أسهم في بدور إيجابي جنباً إلى جنب مع الوقف الخيري؛ وذلك في دعم عديد من المؤسسات الأهلية؛ إذ غالباً ما كان الوقف الأهلي يتضمن حصة خيرية ولو صغيرة الحجم والعائد، وحتى في الحالات التي خلت من حصة خيرية؛ فإن الوقف الأهلي كان يؤول كله إلى الخيرات العامة، ولو بعد مدة طويلة، وكان يصرف ريعه على الفقراء والمساكين، أو في شؤون التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية، أو في شق طريق، أو بناء جسر، وغير ذلك من الأعمال التي كان من شأنها الإسهام في دعم التضامن الاجتماعي في دوائره المتعددة والمتداخلة؛ بدءاً من الأسرة، ومروراً بأهل المسجد، وأصحاب الطريقة، أو الطائفة الحرفية، وصولاً إلى المجتمع كله. وهذا ما كشفت عنه الممارسة التاريخية للأوقاف أواخر العهد العثماني في الجزائر مثلاً⁽³⁾. وما يقال عن حالة الجزائر في هذا السياق ينسحب أيضاً على المجتمعات الإسلامية في أغلبها.

(1) - ألغي الوقف الأهلي (الذري) في سوريا في سنة 1949، وفي مصر في سنة 1952، وفي تونس في سنة 1956، وفي ليبيا في سنة 1973 م.

(2) - وبخاصة تلك الشروط المتعسفة التي كان بعض الواقفين يضعونها لحرمان الإناث من ريع الوقف، انظر: أبو زهرة، "انتهاء الوقف الأهلي والأدوار التي مر بها"، مجلة القانون والاقتصاد، السنة 23، العددان، 1-2 (آذار / مارس حزيران / يونيو 1953 م) ص 66-67، وانظر أيضاً: Ju-rist، "Waqf"، p. 179.

(3) - انظر: أحمد مورد، "عرض موجز للجانب التاريخي المتعلق بالأملاك الوقفية في الجزائر"، ص 2 13 (بحث غير منشور).

2. التكوين الاقتصادي

استند نظام الوقف في تكوينه الاقتصادي التاريخي على أثبت مصادر الثروة؛ وهي الأراضي الزراعية، والعقارات المبنية، إضافةً إلى بعض المنقولات التي أجاز الفقهاء وقفها في حدود ضيقة. وقد مضى وقت طويل حتى أجاز الفقهاء المجتهدون وقف النقود في العصر العثماني. وأفتى بعض المتأخرين بجواز وقف أسهم شركات الأموال المستغلة استغلالاً جائزاً شرعاً. وعلى ذلك نصت بعض قوانين الوقف الحديثة، ومنها قانون الوقف المصري رقم 48 لسنة 1946م (م / 8)، والقانون اللبناني الصادر في سنة 1947م (م / 15)، والقانون السوداني الصادر برقم 116 لسنة 1970م (م / 59)، والقانون الليبي رقم 124 لسنة 1972م (م / 7)، وقانون الوقف بدولة قطر رقم 8 لسنة 1996م (م / 4)⁽¹⁾.

كانت أعيانُ الوقفيات الأولى في الجزيرة العربية على عهد النبي ﷺ؛ عبارة عن مساحات محدودة من البساتين، وعقارات مبنية، وبعض ينابيع المياه. ثم ما لبثت الوقفيات أن زادت في العهد الأموي، وتركزت في الدور والحوانيت والرباع وما في حكمها⁽²⁾. أما الأراضي الزراعية في البلدان التي جرى فتحها تباعاً مثل: العراق، والشام، ومصر، واليمن؛ فقد دار بشأن جواز وقف الأراضي الخراجية في البلاد التي جرى فتحها عنوة. قال بعض العلماء المجتهدين: يجوز وقف الأراضي

(1) - المادة رقم 4 من قانون الوقف القطري هي الأكثر شمولاً لمختلف أنواع وقف النقود والأوراق المالية المستحدثة، وهذه المادة تنص على أنه: «يجوز وقف أي مال؛ عقاراً أو منقولاً؛ بما في ذلك الأسهم والسندات، وجميع الأوراق المالية التي تقبل طبيعتها الوقف، وذلك متى كانت تلك الأموال مستغلة استغلالاً جائزاً شرعاً، كما يجوز وقف النقود للإقراض، أو لإيداعها في حساب استثمار بالمصارف الإسلامية، وصرف أرباحها على الجهات الموقوف عليها».

(2) - انظر: أبو زهرة، "مشكلة الأوقاف"، مجلة القانون والاقتصاد، السنة 5، العددان 1-2 (1935م)، ص 561.

الخراجية في البلاد المفتوحة عنوة، وقال آخرون بعدم جواز وقفها. وحظي «سواد العراق» بنصيب كبير من ذلك الجدل⁽¹⁾.

وبعد سلسلة ممتدة من الإجراءات الإدارية والتحويلات السياسية والاقتصادية؛ انحسر الخلاف حول وقف أراضي البلاد المفتوحة، وتغلب الرأي القائل بجواز وقفها. وسجلت بعض المصادر التاريخية أن المقتدر العباسي (ت 320هـ) قد وقف الأراضي المحيطة بمدينة بغداد، ووقف أيضًا ضياعًا في السواد، وبلغ ريعها السنوي آنذاك مائة ألف دينار؛ خصصها المقتدر للإنفاق على الحرمين الشريفين، وعلى الثغور الإسلامية⁽²⁾. أما في مصر كمثال آخر فقد ظهرت وقفيات زراعية قليلة قبل الدولة الإخشيدية، ثم كثرت ابتداءً من عهد تلك الدولة⁽³⁾.

ومنذ نهايات الدولة العباسية، وطوال عصور المماليك والعثمانيين من بعدهم؛ غطت الأوقاف مساحات واسعة من الأراضي الزراعية في مختلف أنحاء البلدان الإسلامية بما فيها البلدان العربية، إلى جانب الموقوفات الأخرى من العقارات المبنية والمنقولات، وأوقاف النقود التي أخذت في الظهور ببلاد الشام بعد انضوائها تحت السيادة العثمانية في مطلع القرن السادس عشر الميلادي⁽⁴⁾. وعرف وقف النقود طريقه إلى بلدان المغرب العربي؛ وبخاصة حيثما انتشر

(1) - لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: غيداء خزنة كاتبي، الخراج منذ الفتح الإسلامي حتى أواسط القرن الثالث الهجري: الممارسات والنظرية، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ 24 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994)، ص 335-349. انظر أيضًا: ابن رجب، الاستخراج لأحكام الخراج، ص 56-61، وص 77-80.

(2) - انظر: بحر العلوم، الوقف في العراق: تاريخيًا وإداريًا، مرجع سابق، ص 385.

(3) - حول بدايات ظهور وقف الأراضي الزراعية في مصر انظر: محمد أمين، الأوقاف الحية الاجتماعية.. مرجع سابق، ص 38 و 47.

(4) - انظر: محمد الأرناؤوط، «تطور الوقف النقدي في العصر العثماني»، في: دراسات في وقف النقود (زغوان، تونس: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، 2001م)، ص 82.

ومما سبق يتضح أن التكوين الاقتصادي لنظام الوقف اتسم بثلاث سمات رئيسية، هي:

أ- نمو الأعيان الموقوفة من العقارات المبنية والأراضي الزراعية نموًا تراكميًا مطردًا. ومن أهم أسباب ذلك: الأخذ بمبدأ «تأييد الوقف»، وعدم جواز الرجوع فيه أو حله بعد إبرامه. وهذا المبدأ ذهب إليه معظم الفقهاء⁽²⁾؛ وبخاصة فقهاء المذهب الحنفي الذي أصبح مذهبًا رسميًا للدولة العثمانية وولاياتها؛ بما فيها الولايات العربية. وفي بلدان المغرب العرب حيث يسود المذهب المالكي؛ رغب بعض الواقفين في أن تكون وقفياتهم حسب المذهب الحنفي؛ رغبةً منهم في الابتعاد عن بعض القيود التي يضعها فقهاء المالكية في الوقف، وأهمها شرطًا حيازة العين الموقوفة بيد الواقف، وقبول الموقوف عليهم لأن يكونوا من مستحقيه⁽³⁾.

ولكن وقائع التطور التاريخي لنظام الوقف تشير إلى أن النمو التراكمي للوقف قد شهد موجات من المد في الفترات التي مرت فيها المجتمعات الإسلامية بالاستقرار، وموجات أخرى من الجزر في فترات الفتن والاضطراب؛ الأمر الذي تكرر حدوثه في عهد المماليك بشكل لافت للنظر، وفي عهود أخرى بمعدل أقل؛ إذ دأب بعض الحكام من السلاطين والأمراء على مصادرة الأوقاف لتحقيق أطماعهم الشخصية، أو لتمويل أعمالهم الحربية أحياناً؛ ومن ثم كانت الأوقاف تقل ويصيبها الكساد في مثل تلك الحالات. ثم ما تلبث الأحوال أن تستقر، فيأتي حكام آخرون يسعون لإصلاح الأوقاف، ورد ما اغتصبه منها ذوو الشوكة وأصحاب السلطة في الفترات السابقة. وكان الحكام

(1) - انظر: عبد الله بن حميد السالمي، العقد الثمين: نماذج من فتاوى نور الدين (القاهرة: دار الشعب، 1332هـ / 1913م)، ص 229.

(2) - انظر: أبو زهرة، محاضرات في الوقف، مرجع سابق، ص 70.

(3) - انظر: أحمد قاسم، "أحباس العثمانيين الأوائل بتونس وجمعية الأوقاف والإنزال"، المجلة التاريخية المغربية (تونس)، السنة 12، العددان 37 38 (جوان 1985م)، ص 243.

يقصدون تعزيز شرعيتهم السياسية بانتهاج سياسة إصلاحية تجاه الأوقاف؛ وعليه كانت الأوقاف تعود إلى النمو والازدهار. وظل الحال على هذا النحو إلى ما قبل وقوع أغلب بلدان العالم الإسلامي؛ بما فيها البلدان العربية، تحت السيطرة الاستعمارية الأوروبية على مدى القرنين التاسع عشر والعشرين. ومنذ بداية الحقبة الاستعمارية؛ دخل نظام الوقف في موجة طويلة من التراجع والانحسار، وبخاصة في: بلدان المغرب العربي، وسوريا ولبنان؛ وكانت تلك البلدان تحت الاستعمار الفرنسي⁽¹⁾، وكذلك في فلسطين إبان الانتداب البريطاني، ثم وهي تحت سيطرة دولة العدو الصهيوني⁽²⁾.

ب - تنوع أساليب الانتفاع الاقتصادي من أعيان الموقوفات؛ حيث جرى التعامل فيها عن طريق الإيجار، والحكر، والخلو، والمزارعة، والمساقاة، والمغارة⁽³⁾، وغير ذلك من أساليب الانتفاع، التي وإن اختلفت أسماؤها من بلد لآخر⁽⁴⁾؛ إلا إنها متقاربة في جملتها، ولا تختلف كثيراً عن تلك المستخدمة في الأملاك غير الموقوفة. وقد ظهرت سلبيات كثيرة من جراء استخدام بعض تلك الأساليب، وبخاصة «الحكر»⁽⁵⁾، وهو أسلوب انتفاع عانت منه الأوقاف في

(1) - انظر: محمد المكي الناصري، الأحباس الإسلامية في المملكة المغربية، مرجع سابق، ص 135-165. ومورد، «عرض موجز للجانب التاريخي المتعلق بالأملاك الوقفية في الجزائر»، ص 13-18.

(2) - انظر التفاصيل في: مايكل دمير، سياسة إسرائيل تجاه الأوقاف الإسلامية في فلسطين، 1948 م (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1992 م).

(3) - انظر: ابن الخوجة، «لمحة عن الوقف والتنمية في الماضي والحاضر»، مرجع سابق، ص 178، و198. وانظر أيضاً: محمد عفيفي، الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني، تاريخ المصريين؛ 44 (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1991 م) ص 141-204.

(4) - كانت تسمى في تونس مثلاً «الإنزال»، والمكاسرة، والنسبة، والمفتاح، والحدقة... إلخ، انظر: أحمد قاسم، «أحباس العثمانيين الأوائل بتونس»، مرجع سابق، ص 252-270.

(5) - يعتبر عقد الحكر من ابتكارات فقهاء الشريعة المجتهدين؛ وهو في حقيقته عقد إجارة يعطي للمحتكر حق البقاء والقرار على الأرض المحكورة ما دام يدفع أجرة المثل: أي أجرة أرض مماثلة لتلك المحكورة، انظر: أبو زهرة، الحكر، مجلة القانون والاقتصاد، السنة 10، العددان 5 و 6 (أيار / مايو حزيران / يونيو 1940 م)، ص 93-104.

ج إن نموّ التكوين الاقتصادي لنظام الوقف كان يعني في معظم المراحل التاريخية نموًّا مطردًا لقطاع «الاقتصاد الاجتماعي»، من ناحية، وكان يحد من إمكانيات توسع اقتصاد السوق الرأسمالي في المجتمعات الإسلامية من ناحية أخرى. ذلك لأن دخول بعض الموارد الاقتصادية في دائرة الوقف كان يعني خروجها من «نظام السوق» وعدم خضوعها لآلياته المعروفة في الوقت عينه. وتجلى هذا بوضوح في قطاع إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها؛ حيث كان الهدف الرئيسي للوقف الخيري هو توفيرها مجانًا، أو بأسعار رمزية من خلال إنشاء وتمويل مؤسسات ومرافق عامة تقدم أنواعًا مختلفة من الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية والأمنية؛ إلى جانب تقديم مساعدات نقدية وعينية لبعض الفئات ذات الاحتياجات الخاصة. ويحفل السجل التاريخي للأوقاف بنماذج كثيرة تدلُّ على ذلك في مختلف البلدان الإسلامية بما فيها البلدان العربية. وقد

(3) - عن حالة مصر، انظر: المرجع السابق نفسه، ص 477. وعن حالة العراق انظر: محمد مصطفى الماحي، "تقرير عن أوقاف العراق ووسائل إصلاحها"، ص 26 (بحث غير منشور قدمه الماحي للحكومة العراقية الذي انتدبته من مصر لتلك المهمة في سنة 1937م).

ظلت تلك النماذج تقدم خدماتها إلى منتصف القرن العشرين تقريباً⁽¹⁾؛ أي قبل أن تستولي الدولة العربية الحديثة على القسط الأكبر من الإرث الاقتصادي لنظام الوقف، وقبل أن تقوم بتفكيك هذا النظام العريق وإدماجه في الدورة الاقتصادية العادية التي باتت تتحكم في أغلب تفاصيلها⁽²⁾؛ الأمر الذي ترتب عليه إضعاف الأساس المادي الذي أسهم به نظام الوقف في بناء مجال مشترك بين المجتمع والدولة في المراحل التاريخية السابقة من تاريخ مجتمعاتنا.

بقي أن نشير هنا إلى أن التقييم الموضوعي للتكوين الاقتصادي لنظام الوقف، وأن معرفة أثره في الاقتصادي القومي في المجتمعات الإسلامية، بما فيها المجتمعات العربية؛ سوف يظل هدفاً بعيد المنال ما بقيت مشكلة غياب الإحصاءات الدقيقة والبيانات المنتظمة دون حل في أغلبية تلك البلدان؛ إذ نادراً ما توجد مثل هذه البيانات والإحصاءات. وفي الحالات النادرة التي تتوافر فيها بشكل رسمي؛ تظل بعيدة عن أيدي الباحثين؛ ولهذا ليس ثمة ما يبعث على الاطمئنان لأي من الرأيين اللذين كشف عنهما الجدول حول نظام الوقف ودوره الاقتصادي خلال النصف الأول من القرن العشرين: الرأي المؤيد الذي أشاد بالأداء الاقتصادي للوقف وركز على بيان فوائده للأفراد والأسر والمجتمع كله، والرأي الثاني المعارض الذي حطّ من قيمة هذا الأداء، وانتقده بقوة، وركز على

(1) - انظر على سبيل المثال: محمد شريف أحمد، "مؤسسة الأوقاف في العراق ودورها التاريخي المتعدد الأبعاد"، ص 60-92، ومحمد المنوني، «دور الأوقاف المغربية في التكامل الاجتماعي عبر عصر بني مرين، 657-869هـ / 1259-1465م»، ص 211-226، ورقتان قدمتا إلى: ندوة مؤسسة الأوقاف في العالم العربي الإسلامي (بغداد: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، 1403هـ / 1983م).

(2) - بحثنا بالتفصيل الإجراءات التي اتخذتها الدولة المصرية في هذا الشأن، وبخاصة منذ منتصف القرن العشرين، وذلك في كتابنا: الأوقاف والسياسة في مصر. وما جرى في مصر حدث مثله تقريباً في البلدان الإسلامية؛ بما فيها العربية، مثل: سوريا، والعراق، والجزائر، وليبيا، وبشكل صارخ لا يحتذى به أبداً في تونس في بداية عهد الاستقلال وعلى يد الحبيب بورقيبة كما أسلفنا.

ثالثاً: البناء الإداري المؤسسي ومشكلات تطوره

كانت البنية الإدارية للوقف بسيطة التكوين في البدايات المبكرة لظهور الأوقاف خلال القرن الأول الهجري، ثم ما لبثت أن تطورت هذه البنية لأسباب كثيرة من

• • • 89 • • •

أهمها: زيادة عدد الوقفيات، وتراكمها- بمرور الزمن واتساع دائرة الواقفين، وارتباط عدد كبير من المؤسسات الاجتماعية والمرافق العامة بنظام الوقف بشكل عام؛ وذلك كله أدى إلى ظهور تصنيفات نوعية للأوقاف، ونمو هياكل إدارية / مؤسسية لإدارة كل نوع منها، وضبط شئونه. وتشير المصادر التاريخية إلى أن أول "ديوان للأحباس" نشأ في مصر على يد القاضي توبة بن نمر عام 118هـ / 736م، في زمن الخليفة هشام بن عبد الملك، وتلاه في عهده أيضًا ديوان مماثل للأحباس في البصرة بالعراق⁽¹⁾. ولم يكن أي من الديوانين منفصلاً عن إدارة القاضي. ومنذ ذلك الوقت أصبحت الأوقاف تحت الولاية العامة للقضاء⁽²⁾. وبعد أن استقلت الأوقاف بدواوين خاصة بها، وأصبح لها رؤساؤها وموظفوها من غير القضاة، لم تخرج الأوقاف من ولاية القضاء، وظلت على هذا الحال من القرن الرابع الهجري⁽³⁾، إلى بدايات العصر الحديث؛ حيث بدأت عملية إخراج الأوقاف تدريجياً من الاختصاص الولائي للقضاء الشرعي، في سياق التحولات التي حدثت في مجالي التشريع والقضاء، وتحت تأثيرات عملية بناء الدولة الحديثة في المجتمعات الإسلامية كما سلفت الإشارة؛ خلال القرنين التاسع عشر والعشرين في بعض بلدان العالم الإسلامي.

وإذا كان من الثابت تاريخياً أن دواوين الأوقاف (الأحباس) قد تأسست في الحواضر الإسلامية منذ العصر الأموي وصولاً إلى العصر العثماني، وقبل أن تنشأ وزارات للأوقاف خلال القرنين الثالث عشر والرابع عشر الهجريين / التاسع عشر

(1) - انظر: أمين، الأوقاف والحياة الاجتماعية.. مرجع سابق، ص 48، وعبد الملك السيد، "إدارة الوقف في الإسلام"، ورقة قدمت إلى: وقائع الحلقة الدراسية لتثمين ممتلكات الأوقاف، التي عقدت بجدة من 20 / 3 / 1404 إلى 2 / 4 / 1404هـ (24 / 12 / 1983 / 1 / 1984)، تحرير: حسن الأمين، ط 2 (جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 1994م)، ص 215.

(2) - انظر: غانم، الأوقاف والسياسة.. مرجع سابق، ص 56-58.

(3) - انظر: أمين، مرجع سابق، ص 51.

أما القسم الأكبر من الوقفيات فقد ظلّ في أيدي «نظار» أفراد؛ لكل وقف أو عدد محدود من الأوقاف الصغيرة ناظر خاص يدير شؤونها. وفي حالات ليست قليلة اقتضت الضرورة أن يكون للوقفيات كبيرة الحجم «جهاز إداري» متكامل لتسيير شؤونها، وذلك تحت إشراف الناظر، أو المتولي. وضم هذا الجهاز في معظم الحالات عديداً من الوظائف الإشرافية، والمالية، والقانونية، والفنية⁽²⁾. ومن ثم نشأت إدارات أهلية / مؤسسية أو دوائر كما كانت تسمى في بعض البلدان وكانت لها أنظمتها الداخلية، وتقاليدها وأعرافها الخاصة التي تناقلتها الأجيال المتعاقبة، قبل أن يتم إلغاؤها وإحاقها بالإدارة الحكومية في العصر الحديث.

(2) - لمزيد من التفاصيل حول الهيكل الإداري للأوقاف في مصر على سبيل المثال خلال العهد العثماني، انظر: عفيفي، الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر..، مرجع سابق، ص 81 و 140. وعن حالة الجزائر كمثال آخر انظر: ناصر الدين سعيدوني، «موظفو مؤسسة الوقف بالجزائر في أواخر العهد العثماني من خلال وثائق الأرشيف الجزائري»، المجلة التاريخية المغاربية، السنة 18، العددان 57 و 58 (جويليه 1990)، ص 175-192.

ومثلما يمكن الحديث عن إيجابيات نمط الإدارة الفردية أو العائلية للأوقاف؛ يمكن كذلك الحديث عن سلبيات هذا النمط وجموده لفترات طويلة. والأمر يحتاج على أية حال إلى بحوث متخصصة ومتعمقة في مثل هذه الجوانب. ولكننا نؤكد هنا على أن الانتشار الواسع للأوقاف في شتى أرجاء المجتمعات الإسلامية، ونشوء هياكل إدارية صغيرة ومتوسطة، أو حتى كبيرة؛ أهلية أو شبه حكومية؛ كل ذلك قد أسهم في شيوع ثقافة العمل المؤسسي المنظم في الحياة الاجتماعية من ناحية، كما ساعد على إرساء مبدأ المحاسبة ولو في حدود دنيا لدى قطاعات واسعة من أبناء المجتمع، وخاصة من ذوي العلاقة بالأوقاف وإداراتها، كما عزز مبدأ التسيير الذاتي الإدارة المحلية من ناحية أخرى. وأسهمت تلك الفاعليات في الأزمنة السابقة في تمدد البيروقراطية الحكومية في تفاصيل الحياة الاجتماعية⁽¹⁾.

وإلى ما قبل ظهور إدارات الأوقاف المركزية الحكومية في العصر الحديث؛ كان مبدأ "التسيير الذاتي" هو الحاكم لإدارة الوقف في معظم مراحل تاريخ المجتمعات الإسلامية. وتحددت قواعد هذا المبدأ بصفة أساسية، في المسافة الممتدة من "شروط الواقف" إلى "سلطات" القاضي الشرعي⁽²⁾.

وأظهرت التجربة التاريخية أن فاعلية الإدارة الوقفية قد توقفت على مدى احترامها لإرادة الواقف، وعلى مدى احترام الواقف نفسه للمقاصد العامة للشرعية وهو يخصص ربع وقفه، وعلى مدى نزاهة القضاة واستقلالهم عن السلطات

(1) - لم تتطور المبادئ المذكورة (ثقافة العمل المؤسسي والمحاسبة والتسيير الذاتي) لأسباب كثيرة لا تتصل بجمود نظام الوقف وسلبيات الممارسات الاجتماعية فحسب، وإنما لأسباب أخرى تتصل بحالة التأخر العام في عصور التدهور في مختلف بلدان العالم الإسلامي.

(2) - حول اختصاص القاضي الشرعي وحدود صلاحياته في إدارة الأوقاف، انظر: خالد الشعيب، "النظرة على الوقف"، أطروحة دكتوراه، جامعة الأزهر، كلية الشريعة والقانون، 1421 هـ / 2000 م)، ص 70-72، و272.

لَمْ تَطْرَأْ تَغْيِرَاتٌ جَوْهَرِيَّةٌ عَلَى ذَلِكَ التَّكْوِينِ التَّقْلِيدِيِّ لِلإِدَارَةِ الْوَقْفِيَّةِ فِي الْبُلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ، بِمَا فِيهَا الْبُلْدَانُ الْعَرَبِيَّةُ إِلَى مَشَارِفِ الْعَصْرِ الْحَدِيثِ؛ حَيْثُ شَهِدَ الْقَرْنُ الْتَّاسِعُ عَشَرَ، وَالنَّصَفُ الْأَوَّلُ مِنَ الْقَرْنِ الْعَشْرِينَ مَحَاوِلَاتٍ مُتَفَرِّقَةً وَغَيْرَ مُكْتَمَلَةٍ غَالِبًا لِلْإِنشَاءِ إِدَارَةٍ حُكُومِيَّةٍ مَرْكَزِيَّةٍ لِلْأَوْقَافِ. وَمِنْ ذَلِكَ "الْدِيَوَانُ" الَّذِي أُنْشِأَهُ مُحَمَّدٌ عَلِيٌّ بَاشَا فِي مِصْرَ فِي عَامِ 1835م. وَقَدْ اسْتَمَرَّ هَذَا الدِّيَوَانُ ثَلَاثَ سِنَوَاتٍ فَقَطْ، وَأُلْغِيَ مُحَمَّدٌ عَلِيٌّ فِي سَنَةِ 1838م. ثُمَّ أَعَادَهُ عَبَّاسُ بَاشَا الْأَوَّلُ مَرَّةً أُخْرَى فِي سَنَةِ 1851م. ثُمَّ تَطَوَّرَ بَعْدَ ذَلِكَ شَيْئًا فَشَيْئًا حَتَّى تَحُولَ إِلَى وَزَارَةٍ ابْتِدَاءً مِنْ سَنَةِ 1913م. وَمِنْ الْمَحَاوِلَاتِ أَيْضًا: إِنْشَاءُ وَزَارَةِ لِلْأَوْقَافِ فِي الدَّوْلَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ فِي عَهْدِ السُّلْطَانِ مُحَمَّدٍ فِي سَنَةِ 1826م، وَتَأْسِيسُ "جَمْعِيَّةِ الْأَحْبَاسِ" فِي تُونِسَ، الَّتِي أَسَّسَهَا خَيْرُ الدِّينِ التُّونِسِيِّ فِي عَامِ 1291هـ / 1894م⁽²⁾، وَ"بَنِيَّةُ الْأَحْبَاسِ" الَّتِي أُنْشِأَهَا سُلْطَانُ الْمَغْرِبِ فِي سَنَةِ 1912م⁽³⁾. وَ"إِدَارَةُ الْأَوْقَافِ" الَّتِي أُنْشِأَهَا إِمَامُ الْيَمَنِ

(3) - انظر: الناصري، الأقباس الإسلامية في المملكة المغربية، مرجع سابق، ص 25.

في عام 1919 م⁽¹⁾، و«دائرة الأوقاف» التي تأسست في العراق ضمن دوائر الحكومة بعد ثورة العشرين في عام 1921 م⁽²⁾. وعرفت بلدان شبه الجزيرة العربية، وبلاد الشام، وتركيا الكمالية، هيئات أو إدارات ومجالس عامة (أو عليا) للأوقاف خلال النصف الأول من القرن العشرين. وغالبًا ما تحولت تلك الهيئات إلى وزارات للأوقاف داخل التشكيل الحكومي؛ باستثناء وحيد على مستوى العالم الإسلامي يخص تونس؛ التي ألغت الأوقاف كما أسلفنا جملة وتفصيلاً منذ عام 1956 م.

ويشير الوضع المعاصر للأوقاف في أغلب البلدان الإسلامية إلى أن نمط الإدارة التقليدية (الأهلية) أخذ في الانحسار والتراجع، بينما يسود نمط الإدارة الحكومية ويسيطر. والجدول التالي يوضح أهم الفروق بين النمطين:

مقارنة بين خصائص نمط الإدارة الوقفية التقليدية والإدارة الوقفية الحديثة

النمط	التقليدي	الحديث
أهم خصائص النمط	- فردي / عائلي	- حكومي / مؤسسي / رسمي.
	- وظائف وراثية	- وظائف عمومية حكومية.
	- تنظمه شروط الواقف	- تنظمه قوانين ولوائح رسمية.
	- تسيير ذاتي لا مركزي	- تسيير مركزي بيروقراطي.
	- ليس له نظام محاسبي موحد	- له نظام محاسبي مركزي موحد.
	- يخضع لرقابة القضاء وإشرافه العام	- يخضع لعدة جهات رقابية.

(1) - انظر: محمد الميداني عن أوقاف اليمن، ورقة قدمت إلى: وقائع الحلقة الدراسية لتثمين ممتلكات

الأوقاف التي عقدت بجدة، مرجع سابق، ص 408

(2) - انظر: نشرة الأوقاف لسنة 1958 م (بغداد: مديرية الأوقاف العامة، [- 19؟]) ص 12.

وثرمة مجموعة من الأسباب دفعت الدولة الحديثة في بلدان العالم الإسلامي قبل التحرر من الاستعمار وبعده للتدخل في إدارة الأوقاف، وأهمها هو:

1. ضغط السلطات الاستعمارية قبل استقلال البلدان الإسلامية ورغبتها في

سابق، ص 240 242، و ص 251 263.

. . . 95 . . .

تفكيك نظام الوقف بحجة أنه غير منظم، ويعاني الفوضى والإهمال⁽¹⁾، الأمر الذي شجع السلطات الوطنية في مصر والمغرب وسوريا (مثلاً) على إنشاء إدارات حكومية للوقف، أو دعم القائم منها وتوسيع صلاحياته، بغرض المحافظة عليه، وإصلاحه، والنأي به بعيداً عن التدخل الأجنبي.

2. قوة النزعة المركزية للدولة الحديثة في البلدان الإسلامية؛ بما فيها البلدان العربية، ورغبتها في السيطرة على كافة فعاليات المجتمع المدني وضبط مؤسساته داخل البيروقراطية الحكومية. وكان من العوامل التي غدت رغبة الدولة في السيطرة على نظام الوقف: القيمة الاقتصادية الكبيرة للأوقاف، وكثرة المؤسسات الخدمية والإنتاجية المرتبطة بها؛ واتساع الفئات المستفيدة منها.

3. تفشي فسادِ نظار الأوقاف عامة، ونظار الأوقاف الأهلية خاصة، وكثرة شكاوى المستحقين من أولئك النظار الفاسدين. وأدى تراكم تلك الشكاوى لسنوات طويلة أمام المحاكم دون حل، إلى شيوع صورة سلبية ومشوهة عن نظام الوقف بصفة عامة؛ إضافة إلى كثرة المنازعات بين المستحقين في ريع الوقف الواحد؛ وكلها أمور أسهمت في ضعف الإدارة الأهلية للأوقاف، وألقت مزيداً من الأعباء على عاتق القضاء دون طائل.

4. اعتقادُ بعض الجماعات الحاكمة التي تبنت التوجهات الثورية (الاشتراكية) في بعض البلدان أن بقاء قطاع الأوقاف خارج سيطرة الدولة من شأنه أن يعرقل تنفيذ برامج الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي في البلاد. ومن ثم رأت تلك الجماعات أن من الضروري وضع يد الدولة على الأوقاف

(1) - انظر: محمد زاهد الكوثري، مقالات الكوثري (القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث، 1994م)، ص 204، و210.

حقيقي في الكفاءة الإنتاجية للأوقاف، أو في المحافظة عليها⁽¹⁾. ولا يزال قطاع الأوقاف في أغلبية البلدان الإسلامية يعاني من النظر إليه على أنه أقل القطاعات الحكومية شأنًا، والدليل على ذلك أن قدرته محدودة في جذب الموظفين الأكثر تأهيلاً وكفاءة. وليست «وزارة الأوقاف» من الوزارات المرموقة التي يتطلع إليه الراغبون في أن يكون ضمن التشكيل الحكومي؛ فهي وزارة «سقط متاع» مقارنة بالوزارات الأخرى؛ رغم ما لها من أهمية كبيرة.

ولا يزال قطاع الأوقاف يعاني من مشكلات إدارية كثيرة ومتراكمة وبدرجة أكبر مما تعانيه الإدارات الحكومية الأخرى وأهم هذه المشكلات الآتي:

أ- ضعف كفاءة الأداء: وتظهر هذه المشكلة بوضوح في تدني معدلات عوائد استثمار الأعيان الموقوفة عن مثيلاتها غير الموقوفة⁽²⁾. وهذه مشكلة مزمنة وموروثة عن النظام التقليدي لإدارة الأوقاف. وكانت أحد مبررات تدخل الدولة لتحديث هذه الإدارة ورفع كفاءتها. وإذا اقتصرنا على تحليل أسباب هذه المشكلة، سنجد أنها ترجع في جانب منها إلى عدم وجود معايير نوعية خاصة لشغل وظائف قطاع الأوقاف؛ إذ غالبًا ما يتم التوظيف طبقًا للقواعد المعمول بها في بقية الإدارات الحكومية، مع ضعف البرامج التدريبية التي يتلقاها موظف الحكومة عامة، والأوقاف خاصة. وفي ظل شيوع صورة ذهنية سلبية عن هذا القطاع، فإن نقل

(1) - انظر: فؤاد عبد الله العمر، إسهام الوقف في العمل الأهلي والتنمية الاجتماعية، سلسلة الدراسات الفائزة في مسابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف (الكويت: الأمانة العامة للأوقاف، 2000م) ص 70.

(2) - لا يرجع ذلك إلى انخفاض الكفاءة الإدارية فحسب، بل هناك أسباب أخرى بعضها قانوني يفرض على إدارة الأوقاف عدم مراجعة عقود إيجارات الأراضي والعقارات الموقوفة، حتى ولو مرت عدة عقود على إبرامها، وحتى لو أضحت قيمة الإيجارات التي تنص عليها تلك العقود متدنية مقارنة بإيجارات نظائرها. انظر عن الحالة في سوريا مثلاً: مقابلة مع محمد حبش، في: المستقلة (23 آذار / مارس 1998).

ب - الفساد الإداري: وهو من المشكلات القديمة / الجديدة في نظام الأوقاف. وقد أسهم فسادُ النظارِ قديمًا، وفسادُ إدارات الأوقاف الحكومية حديثًا في تعطيل الوقف عن أداء وظائفه الاجتماعية، وعَوَّقَ تطوره، وشَوَّه صورته، وأوهَنَ بنيته المادية من جراء السرقات والاختلاسات والاعتصابات، وعدم العدالة في توزيع الربح، والتفريط في صون الأمانات.. إلخ.

(1) - انظر: أحمد حسن الباقوري، بقايا ذكريات (القاهرة: مؤسسة الأهرام، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1988م)، ص 121 و 122. وقد أشارت دراسات أجنبية متعددة إلى هذا الموضوع، منها على سبيل المثال: Schoenblum، "The Role of Legal Doctrine in The Decline of The Islamic Waqf"، Ibid. p. 122 and 127.

• • • 99 • • •

في الاعتبار ضعف الأجهزة الرقابية، وانخفاض كفاءة النظم المحاسبية الحكومية في أغلب البلدان الإسلامية؛ بما فيها البلدان العربية.

وفي رأينا أن نظرية الفقهاء التي استمرت قرونًا طويلة بشأن عدم تضمين ناظر الوقف، واعتبار يده على الوقف يد أمانة⁽¹⁾؛ هذه النظرية قد بناها الفقهاء على أساس أخلاقي بحت، واكتفوا في تقرير قواعد محاسبة النظار بما يقدمه من بيانات وتقارير عن شؤون الوقف، وفي حال اتهامهم، كان يتم الاكتفاء بأدائهم اليمين أو القسم على صحة ما قدموه عملاً بقاعدة «الأمين مصدق بيمينه». ومن ثم لم يكن النظار يحاسبون بشكل جدّي إلا في حالات قليلة، وكان وقوع الخلل الأخلاقي وهو أمر يصعب تفاديه مؤدياً بالضرورة إلى الفساد والإضرار بالأوقاف. وتسبب هذا في وجود ثغرة كبيرة نفذ منها الفساد إلى مختلف جوانب الإدارة التقليدية لنظام الوقف. ولم تفلح التقنيات الحديثة، ولا اللوائح الكثيرة التي وضعتها السلطات الحكومية في معالجة تلك الثغرة؛ بل احتوت تلك التقنيات واللوائح ذاتها على ثغرات جديدة وكثيرة أطالت عمر الفساد، وجعلت التصدي له أكثر عسراً من ذي قبل، ووسعت نطاق سلبياته، حتى تطلب الأمر في بعض الحالات مضي أكثر من عشر سنوات لكشف قضية فساد واحدة، مثل تلك التي عرفت في مصر في مطلع الثمانينيات من القرن العشرين باسم فضيحة «صفقة الحصر»⁽²⁾ في وزارة الأوقاف المصرية.

ج - تخلف نظم المعلومات والاتصالات والأرشفة: وهذا التخلف يشمل أغلب الإدارات الحكومية للأوقاف في بلدان العالم الإسلامي؛ حيث لا تزال هذه الإدارات تعمل وفق أنظمة قانونية ولائحية بدائية، وتعتمد على العمل الكتابي والتسجيل بأقلام «الجبر» أو أقلام «الكوبيا» في الدفاتر والسجلات العتيقة؛

(1) - لمزيد من التفاصيل حول تلك النظرية، وما وجه إليها من انتقادات، انظر: العمادي، رسالة في اختلاف آراء المحققين في مسألة رجوع الناظر على المستحقين. وانظر أيضاً: أحمد إبراهيم، الوقف وبيان أحكامه (القاهرة: مكتبة وهبه، 1994م) ص 181.

(2) - انظر تفاصيل تلك الفضيحة في: غانم، الأوقاف والسياسة.. مرجع سابق، 497.

• • • 101 • • •

د - مشكلة تسييس الإدارة العليا للأوقاف: وتتجلى هذه المشكلة في أكثر من مظهر، منها: أن وزير الأوقاف في بلدان كثيرة يجمع بحكم منصبه بين صفته السياسية؛ إذ هو عضو في مجلس الوزراء، وصفته الإدارية؛ إذ هو الناظر على جميع الأوقاف التي تديرها وزارته بحكم القانون. والوزير ملزم بتطبيق سياسات حكومته في وزارة الأوقاف. وعادة ما يقوم بتوظيف الموارد المادية والرمزية لنظام الوقف في خدمة توجهات السلطة الحاكمة⁽¹⁾؛ حتى لو أدى ذلك إلى الخروج في بعض الأحيان على القواعد الشرعية للوقف، وحتى لو تغيرت مصارفه وذهبت إلى غير ما شرطه المحسنون الواقفون في حجج وقياتهم.

ومن زاوية أخرى، نلاحظ أن مشكلة التسييس بالمعنى السابق تنعكس سلباً على نظام الوقف من جراء حالة عدم الاستقرار السياسي التي تعانيها أكثر الحكومات في بلدان العالم الإسلامي. وعادةً ما تكثر التغييرات الوزارية كلما زاد عدم الاستقرار، وغالباً ما يأتي وزير الأوقاف على قائمة أي تغيير وزاري. ومع كل وزير جديد للأوقاف يعاد النظر في البرامج والمشروعات والخطط القديمة، ومن ثم يجري تعليق بعضها، أو إلغاؤه، أو تعديله؛ وهكذا ترتبك الإدارة الوقفية لفترة طويلة قبل أن تعود للانتظام، وسرعان ما يتغير الوزير، فتعود حالة الارتباك من جديد، وهكذا.

إنَّ وقائع تدخل الدولة الحديثة في الأوقاف في بلدان العالم الإسلامي، بما فيها البلدان العربية؛ تكشف عن أن ضرر هذا التدخل أكثر من نفعه. ولكن هذا لا يعني عدم الحاجة إلى دور ما للدولة في تنظيم الأوقاف وحمايتها. وهذه مسألة تحتاج إلى مزيد من البحث المتعمق للوصول إلى تحديد دقيق للضوابط التي تحكم دور الدولة في هذا القطاع؛ وهل من الصحيح مثلاً أن تُطبَّق على وزير الأوقاف القواعد

(1) - انظر: غانم، الأوقاف والسياسة، مرجع سابق، ص 475 ص 476. وقال أحد وزراء الأوقاف في سوريا إن "الغاية من وجود الوزارة دعم الدولة في أحداثها، وأداء واجباتها برعاية تامة من قائد المسيرة الرئيس المؤمن..... إلخ" انظر: وزارة الأوقاف السورية بين الأمس واليوم (سوريا، الوزارة، د. ت)، ص 23.

وحبُّ الحصيد؛ أن التكوينَ الإداري لنظامِ الوقف بوضعه الراهن في أغلب البلدان الإسلامية أضحى في حاجة إلى كثير من برامج الإصلاح والتجديد من أجل تخليصه من المشكلات المزمنة التي يعاني منها؛ سواء تلك المترسبة من العهود الماضية، أو المستحدثة خلال العقود الأخيرة؛ وذلك حتى تنهياً لنظام الوقف الظروف الملائمة للنهوض وأداء دور فعال في تعزيز مؤسسات المجتمع المدني، وفي بناء المجال المشترك بين المجتمع والدولة.

إن بحث التكوين التاريخي لنظام الوقف من جوانبه الفقهية (القانونية)، والاجتماعية، والاقتصادية، والإدارية (المؤسسية) يدل على أن هذا النظام قد احتل منذ نشأته الأولى موقعاً تأسيسياً في صلب بنية التنظيم الاجتماعي السياسي للمجتمع الإسلامي، وأن اطراد الممارسة الاجتماعية للوقف أو الحبس باعتباره «صدقة جارية»؛ قد حوَّله إلى نظام اجتماعي مدني فرعي كثيف العلاقات مع بقية أجزاء النظام الاجتماعي العام. وفي إطار هذه الوضعية كانت فاعلية الوقف هي الوجه الآخر لاقترابه من المقاصد العامة للشريعة، وكانت الوظيفة التاريخية الكبرى لنظام الوقف في حال فاعليته هي الإسهام في بناء مجال مشترك بين الأمة والسلطة، أو بين المجتمع والدولة، ولمصلحتهما معاً. ولم يضعف أداء نظام الوقف لهذه الوظيفة إلا في اللحظات التي كان يقع فيها ضحية الفساد الإداري والأخلاقي، أو ضحية أطماع السلطات الحاكمة، أو ضحية مركب من الفساد والطمع والاستبداد، والابتعاد عن المقاصد العامة للشريعة الإسلامية.

[illegible]

بمفهومه الحديث؛ كانت النتيجة هي تضعف قدرته على أداء تلك الوظيفة التاريخية، وجرى اختزاله ضمن أطر حكومية مترهلة. وكانت هذه الأطر ولا تزال غير مالكة لزام المبادرة بتفعيله وردّ اعتباره وكسر طوق الجمود من حوله في معظم بلدان العالم الإسلامي. وثمة جوانب كثيرة تحتاج إلى مزيد من البحث والتحليل لمعرفة حالات هذا النظام في واقع المجتمعات الإسلامية. ويأتي هذا البحث التاريخي الذي قدمناه في هذا السياق لا ليكون أداة للتغني بأمجاد الماضي، ولا ليكون أداة للاستغناء عنه؛ وإنما ليكون مساعدًا على تحليل وقائعه، والكشف عن القوانين الاجتماعية التي شكلته، واستخلاص العبرة منه، وتوظيف نتائج هذا كله في النظر إلى الواقع وفي التخطيط للمستقبل. ولا نزع أننا وفينا هذا الجانب التاريخي حقه هنا. وإذا كنا قد استهدفنا إلقاء نظرة واحدة على الماضي؛ فذلك لكي نلقي نظرتين على الواقع، ونظرات كثيرة نتطلع بها نحو المستقبل.

نظرة إلى الماضي

إن خلاصة الإرث التاريخي لنظام الوقف تؤكد أن نواته الصلبة هي فكرة الصدقة الجارية. وأن الفقهاء بمذاهبهم المتعددة قد أصّلوا هذه الفكرة، وفصّلوا الأحكام المتعلقة بالإجراءات والتصرفات التي ترجمتها في الواقع الاجتماعي على طول التاريخ. وأن الشروط الأساسية لفاعلية هذا النظام تتمثل في: «احترام إرادة الواقف»، و«اختصاص القضاء بالولاية العامة على الأوقاف»، و«إقرار الشخصية الاعتبارية للوقف». وأن الممارسة الاجتماعية قد أبرزت ثلاث سمات رئيسية لهذا النظام في حال فاعليته وهي «المؤسسية»، و«استقلالية التمويل والإدارة»، و«اللامركزية الإدارية والوظيفية».

نظرتان في الواقع

النظرة الأولى: تتجه هذه النظرة إلى الحالة الراهنة لنظام الوقف من مختلف جوانبه، وذلك لمعرفة ما هو قائم، ويعني ذلك إجرائيًا: وجوب القيام بمسوح إحصائية للأعيان الموقوفة، وكل ما يتعلق بها من بيانات، وجمع وثائقها كلها،

وعلى مستوى العالم الإسلامي كله. وفيما يلي بعض الأفكار:

أ- ثمة حاجة ماسة لإزالة العوائق القانونية التي تعرقل نظام الوقف عن أداء دوره الفاعل في خدمة المجتمع والدولة معًا. وإزالة هذه العوائق لا يكون من قوانين الوقف فحسب؛ وإنما من القوانين الأخرى ذات العلاقة به مثل: قوانين الجمعيات الأهلية، وقوانين الضرائب، وقوانين الاستثمار... إلخ. مع بذل جهود منظمة لاسترداد أعيان الأوقاف التي تم الاستيلاء عليها في فترات سابقة. ويتعين وضع خطط إعلامية لحث فئات المجتمع المختلفة على إنشاء وقفيات جديدة. وتطبيق سلسلة من برامج التطوير المؤسسي ومشروعات التدريب لموظفي قطاعات الأوقاف. وإدخال التقنيات الحديثة في إدارتها. والسعي لإدخال مادة باسم "الوقف والمجتمع المدني" ضمن مقررات التعليم بمراحله المختلفة.

ب - يمكن أن يبادر رجال الأعمال، وأهل الخير من الأثرياء في بلدان العالم الإسلامي؛ بتأسيس وقفيات جماعية تخدم مواطني كل بلد، أو تخدم فئات معينة في جميع البلدان، أو في عدد منها. ويكون من أهداف هذه الوقفيات تجسير الفجوة بين نظام الوقف ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وذلك حتى يوفر الوقف التمويل اللازم لهذه المؤسسات وتلك المنظمات لكي تقوم بمشروعاتها التعليمية، والصحية، والاجتماعية... إلخ، بحرية واستقلال بعيداً عن قيود التمويل الأجنبي ومخاطره التي تتغلغل في أحشاء مجتمعاتنا الإسلامية متسرلة بتقديم الدعم المالي لمؤسسات المجتمع المدني وجمعياته.

ج - لن يكون لائقاً بكثير من هيئات الأوقاف الحكومية في العالم الإسلامي؛ أن تظل في المستقبل على ما هي عليه اليوم من ترهل بيروقراطي، وانزواء في الظل، وانصياع لأوامر السلطة، وعجز عن اتخاذ قراراتها ورسم سياستها باستقلالية فيما يتعلق بشؤون الأوقاف.

إن ثمة كثيراً من الدلائل التي تشير إلى أن نظام الوقف في مجتمعاتنا الإسلامية لا يزال يحمل بداخله عوامل بقاءه، وإمكانيات تطوره، وامتداده الإيجابي في المستقبل.

فهرس المحتويات

5 تقديم

8 مقدمة

الفصل الأول

17 علاقة الوقف بالمقاصد العامة للشريعة

الفصل الثاني

63 التكوين التاريخي لنظام الوقف ومؤسساته

الفصل الثالث

107 تحولات نظام الوقف في العصر الحديث مائة عام من الهدم والإصلاح

الفصل الرابع

144 تحيزات الدولة الحديثة ضد نظام الأوقاف

الفصل الخامس

168 تحديث التشريعات الوقفية في البلاد العربية

الفصل السادس

197 إصلاح قوانين الوقف والعمل الخيري

الفصل السابع

231 علاقة الوقف بمؤسسات المجتمع المدني

..... 415

الفصل الثامن

الأبعاد الوطنية والإنسانية لنظام الوقف 261

الفصل التاسع

إسهام فقه الوقف في إدارة المياه وحماية البيئة 296

الفصل العاشر

مؤسسة وقف يوسف عبد اللطيف جميل لدعم التعليم والمعرفة 318

الجوانب الشرعية والقانونية لحجة الوقف 318

خاتمة 346

القصد والإنصاف في تجديد الوعي بالأوقاف 346

ملاحق

الملحق الأول : مشروع: الأكاديمية الدولية للوقف والعمل الخيري 350

الملحق الثاني: مشروع تطوير قوانين الوقف 358

الملحق الثالث: مشروع سلسلة قصص الأطفال في الوقف والعمل الخيري 366

الملحق الرابع: مشروع تطوير المؤسسات الوقفية وتأهيل موظفيها 370

الملحق الخامس: نموذج تجديدي: مشروع مؤسسة وقفية ذات نفع عام 375

مراجع الكتاب 402